

Distr.: Limited
24 July 2026
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة الحادية والثلاثون

كينغستون، 27-31 تموز/يوليه 2026

البند 13 من جدول الأعمال المؤقت*

اعتماد ميزانية السلطة

مشروع مقرر لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار بشأن ميزانية السلطة للفترة المالية 2028-2027

إن جمعية السلطة الدولية لقاع البحار،

إن تضع في اعتبارها توصيات مجلس السلطة الدولية لقاع البحار⁽¹⁾،

1 - تشير إلى الدور المستقل الذي تضطلع به لجنة المالية في أداء مهامها في إطار الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982⁽²⁾؛

2 - تشير أيضاً إلى أن اللجنة، بموجب الفقرة 7 (ج) من المادة 9 من مرفق الاتفاق، مختصة بتقديم توصيات بشأن "جميع المسائل المالية ذات الصلة"، بما في ذلك استخدام الأموال؛

3 - توافق على الميزانية المقترحة للأمانة للفترة المالية 2028-2027 البالغ قدرها 29 907 000 دولار، على نحو ما اقترحتة الأمانة العامة ونقحته لجنة المالية⁽³⁾؛

4 - توافق أيضاً على الميزانية المقترحة للمؤسسة للفترة المالية 2028-2027 البالغ قدرها 794 500 دولار، على نحو ما اقترحتة الأمانة العامة ونقحته لجنة المالية⁽⁴⁾؛

* ISBA/31/A/L.1/Rev.1.

(1) انظر ISBA/31/C/33.

(2) United Nations, Treaty Series, vol. 1836, No. 31364.

(3) ISBA/31/A/4/Add.1-ISBA/31/C/22/Add.1.

(4) المرجع نفسه.



الرجاء إعادة استعمال الورق

030826

300726

26-10965 (A)



5 - **تأني** للأمانة العامة بوضع جدول الأنصبة المقررة لعامي 2027 و 2028 على أساس الجدول المستخدم للميزانية العادية للأمم المتحدة للفترة 2025-2027، معدلاً لمراعاة الفروق في العضوية بين السلطة والأمم المتحدة، مع مراعاة أن يكون الحد الأقصى لمعدل الأنصبة المقررة 22 في المائة والحد الأدنى 0,01 في المائة؛

6 - **تقرر** الإجراءات والمعايير المتعلقة بتنفيذ المادة 184 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار⁽⁵⁾، لكي تنتظر فيها الجمعية، على النحو الوارد في المرفق الأول لتقرير لجنة المالية⁽⁶⁾؛

7 - **تطلب** إلى لجنة المالية أن تواصل عملها فيما يتعلق بالقواعد واللوائح والإجراءات المتعلقة بالتقاسم العادل للمنافع المالية والاقتصادية الأخرى المتأتية من الأنشطة المنفذة في المنطقة، وأن تقدم عرضاً إلى المجلس في دورته الثانية والثلاثين لكي يواصل النظر في الخيارات المختلفة التي درُست حتى الآن، وأن تقدم بعد ذلك توصيات استناداً إلى أي توجيهات تتلقاها لكي ينظر فيها المجلس والجمعية في الوقت المناسب، وفقاً لولاية كل منهما؛

8 - **تأني** للأمانة العامة، بالنسبة للفترة 2027-2028، وفقاً للمقررين [ISBA/29/C/21](#) و [ISBA/29/A/11](#)، بإجراء عمليات نقل بين أبواب الاعتمادات وأبوابها الفرعية والبرامج لنسبة تصل إلى 15 في المائة من مبلغ كل باب أو باب فرعي أو برنامج، وتطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم تقريراً إلى لجنة المالية بشأن الالتزام بهذا القرار خلال فترة السنتين، في موعد أقصاه أربعة أسابيع قبل انعقاد اجتماع للجنة؛

9 - **تلاحظ** المبلغ الكبير من الموارد غير المنفقة المخصصة للنفقات البرنامجية في عام 2025، وتؤكد على أهمية تنفيذ البرامج والأنشطة المعتمدة في حينها؛

10 - **تطلب** إلى الأمانة العامة أن تستكشف إمكانية إشراك مراجعي الحسابات التابعين لمنظومة الأمم المتحدة وأن تقدم تقريراً في هذا الشأن، عن طريق لجنة المالية، لكي تنتظر فيه الجمعية؛

11 - **تحيط علماً** بالمسألة المشار إليها في الفقرة 52 (ز) من تقرير لجنة المالية؛

12 - **تأخذ في الاعتبار** في مداولاتها الجدول الزمني الإرشادي وتكلفة تفعيل لجنة التخطيط الاقتصادي على النحو المبين في المرفق الثاني لتقرير لجنة المالية، وتعتمد التوصيات الواردة في الفقرة 6 من ذلك المرفق؛

13 - **تشجع** الدول ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى على النظر في توفير التمويل اللازم لتغطية تكاليف إعداد التقارير المشار إليها في الفقرة 51 من تقرير لجنة المالية؛

14 - **تقرر**، فيما يتعلق بقرغيزستان وكمبوديا، اللتين أصبحتا عضوين في السلطة في عامي 2025 و 2026، على التوالي، أن يكون معدل الأنصبة المقررة ومبالغ الاشتراكات في الصندوق الإداري العام وصندوق رأس المال المتداول على النحو الوارد في الفقرة 48 من تقرير لجنة المالية؛

(5) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1833, No. 31363

(6) [ISBA/31/A/10-ISBA/31/C/28](#)

- 15 - **تناشد** أعضاء السلطة، بمن فيهم أولئك الذين عليهم متأخرات في الاشتراكات عن الفترة 1998-2025، سداد الاشتراكات المستحقة لميزانية السلطة في أقرب وقت ممكن، وتطلب إلى الأمانة العامة مواصلة الجهود لتحصيل تلك المتأخرات، بسل منها التواصل الثنائي والتنسيق مع منسقي المجموعات الإقليمية؛
- 16 - **تعرب** عن تقديرها للجهات المانحة التي قدمت مساهمات إلى صندوق التبرعات الاستثنائيين التابعين للسلطة، وتشجع الأعضاء والمراقبين والمتعاقدين والجهات المعنية الأخرى على المساهمة ماليا في هذين الصندوقين؛
- 17 - **تدعو** الأمانة إلى أن توفر، في مقترحات الميزانية المقبلة، مزيدا من الوضوح والشفافية في السرد المصاحب للميزانية المقترحة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتكاليف الفعلية والمخصصة المرتبطة بالدعاوى القضائية المرفوعة من الموظفين والإجراءات القانونية الأخرى، على سبيل المثال من خلال بند مخصص في الميزانية لهذه النفقات؛
- 18 - **تطلب** إلى الأمانة العامة أن تقدم إلى لجنة المالية والجمعية، قبل أربعة أسابيع من كل اجتماع للجنة، جدولاً محدثاً للملاك الوظيفي يبين، بالنسبة لكل وظيفة، المكتب واللقب الوظيفي والتصنيف ورقم الوظيفة وما إذا كانت الوظيفة مشغولة أم لا حتى تاريخ الجدول، وجميع التعيينات المؤقتة والخدمات الاستشارية والانتدابات، مع الإشارة إلى أن الجدول ينبغي أن يدرج بشكل منفصل أي موظفين معارين مؤقتاً إلى السلطة من منظمات أو مؤسسات أخرى؛
- 19 - **تطلب أيضاً** إلى الأمانة أن تقدم إلى لجنة المالية والجمعية، قبل أربعة أسابيع من كل اجتماع للجنة، جدولاً محدثاً بالدعاوى القضائية المرفوعة من الموظفين والإجراءات الأخرى، يتضمن، فيما يتعلق بكل مجموعة من الإجراءات، تفاصيل عن المبالغ التي تطالب بها السلطة وحالة الإجراءات؛
- 20 - **تكرر** طلبها عدم تنفيذ أي قرار يتعلق بإعادة التصنيف دون موافقة مسبقة من الجمعية بناء على توصية لجنة المالية، وتطلب كذلك، لتجنب أي لبس، عدم تنفيذ أي قرار يتعلق بإنشاء الوظائف أو إلغائها أو تحويلها دون موافقة مسبقة من الجمعية مع مراعاة توصية اللجنة، سواء كان ذلك على أساس دائم أو مؤقت؛
- 21 - **تحيط علماً** بالتكاليف الإرشادية لثلث دورة المجلس خلال دورة ميزانية الفترة 2027-2028، على النحو المبين في المرفق الثالث لتقرير لجنة المالية، مع ملاحظة أنه قد تلزم ميزانية تكميلية؛
- 22 - **تؤكد** على ضرورة أن تجتمع لجنة المالية لمدة لا تقل عن خمسة أيام عمل متتالية خلال السنة المالية، وأن يكون استخدام الحلقات الدراسية الشبكية أكثر تواتراً خلال الاجتماعات غير الرسمية؛
- 23 - **تشدد** على أهمية التواصل المفتوح والشفاف وفي الوقت المناسب بين الأمانة ولجنة المالية، بسبل منها تبادل الآراء بالوسائل الإلكترونية قبل انعقاد الدورات المقبلة للجنة، وعلى أهمية إقامة حوار بناء بشأن عملية تبادل المعلومات؛

24 - **تطلب**، عملاً بالفقرة 23 أعلاه، إلى الأمانة العامة أن تواصل تقديم الدعم الإداري والتقني اللازم إلى لجنة المالية، بناءً على طلبها ووفقاً للنظام المالي للسلطة الدولية لقاع البحار⁽⁷⁾ وللنظام الداخلي للجنة⁽⁸⁾، وكذلك الدعم القانوني، وذلك بضمن ما يلي، من بين أمور أخرى:

- (أ) توفير التسهيلات المناسبة للجنة خلال اجتماعاتها؛
- (ب) تقديم المعلومات إلى اللجنة بشكل فوري وشفاف، حيثما كان لهذه المعلومات أثر على عمل اللجنة؛
- (ج) التعامل بشكل منفتح وتعاوني مع طلبات اللجنة، بما في ذلك الطلبات المتعلقة بتقديم الخدمات القانونية؛
- (د) إعداد الوثائق وتوزيعها في الوقت المناسب، قبل انعقاد اجتماعات اللجنة بأسبوعين على الأقل، لكي تنتظر فيها اللجنة؛
- (هـ) إجراء مشاورات وتنسيق منتظمين، حسب الاقتضاء، بين الأمانة واللجنة؛

25 - **تشير** إلى أن اللجنة المالية يجوز لها أن تطلب من مراجع الحسابات إجراء فحوصات محددة وإصدار تقارير منفصلة عن النتائج، وفقاً للمادة 12-5 من النظام المالي للسلطة، وتطلب أيضاً إلى الأمانة العامة أن تيسر التواصل مع مراجعي الحسابات والوصول إليهم حسب الاقتضاء، عملاً بالفقرة 23 أعلاه.

(7) ISBA/6/A/3.

(8) ISBA/5/FC/1.